

أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أيرلندا، أيسلندا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بنغلاديش، بوتسوانا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تركمانستان، تركيا، تونس، الجزائر، جزر القمر، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زيمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سلوفينيا، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصومال، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، الفلبين، فزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكويت، لبنان، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موريشيوس، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، اليمن، اليونان: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يُشير إلى قراراته ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٤٦ (١٩٧٩)، و ٤٥٢ (١٩٧٩)، و ٤٦٥ (١٩٨٠)، و ٤٧٦ (١٩٨٠)، و ٤٧٨ (١٩٨٠)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)،

وإذ يؤكّد من جديد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧،

وإذ يؤكد من جديد أن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير شرعية وتشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام على أساس حل الدولتين،

وإذ يدين استمرار أنشطة الاستيطان من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وجميع التدابير الأخرى الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، والقرارات ذات الصلة،

وإذ يضع في اعتباره أيضا الالتزام الواقع على إسرائيل بموجب خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، التي أقرها في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣)، بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك "النمو الطبيعي"، وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١،

وإذ يؤكد من جديد رؤيته لمنطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها،

وإذ يحيط علما بالدعم القوي من قبل المجموعة الرباعية لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية من أجل حل جميع قضايا الوضع النهائي في غضون سنة واحدة،

وإذ يشدد على الضرورة الملحة لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم على أساس القرارات ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية،

١ - يؤكد من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية التي أنشئت في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، غير شرعية وتشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق سلام عادل ودائم وشامل؛

٢ - يكرر مطالبته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن توقف على الفور وبصورة تامة كافة الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد؛

٣ - يدعو كلا الطرفين للعمل على أساس القانون الدولي والاتفاقيات والالتزامات السابقة بينهما، بما في ذلك بموجب خريطة الطريق، التي تهدف، في جملة أمور، إلى تحسين الوضع على الأرض وبناء الثقة وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز عملية السلام؛

٤ - يهيب بجميع الأطراف أن تواصل، تحقيقا لتعزيز السلام والأمن، مفاوضاتها بشأن قضايا الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط وفقا لمرجعياتها المتفق عليها وضمن الإطار الزمني الذي حددته المجموعة الرباعية في بيانها الصادر في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛

٥ - يبحث في هذا الصدد على تكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية لدعم وتنشيط عملية السلام من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٦ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.
